التطبيع الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية وسلطة الاحتلال الصهيوني 1994 - 2018م

Economic normalization between the Hashemite Kingdom of Jordan and the Zionist occupation authority1994-2018

د. إلهام جبرسالم شمالي ، ديوان الموظفين العام (فلسطين)– Ilham.3021@gmail.com [1]

تاريخ الاستلام:08/27/ 2019 تاريخ القبول: 09/16/ 2019 تاريخ النشر: 12/11/ 2019

ملخص:

أقرت اتفاقات التسوية العربية الكيان الصهيوني، التي وقعت في الفترة ما بين 1978-1995م- كامب ديفيد، أوسلو، وادي عربة-، أهمية تطبيع العلاقات بين دولة الاحتلال والدول العربية، وركزت تلك الاتفاقيات على أهمية ايجاد علاقات دبلوماسية، ترتكز على توطيد العلاقات الاقتصادية، فالاقتصاد هو الداعم الأساس لأي علاقة سياسية، كونه يعمل على إطالة أمدها بموجب اتفاقات متبادلة بين الطرفين، فقد عقدت حكومة الاحتلال الصهيوني في فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية اتفاقية وادي عربة عام1994م، التي وقعها الملك حسين مع رئيس حكومة الاحتلال اسحاق رابين؛ لإنهاء حالة الصراع بين الطرفين، ونصت على الاعتراف بسيادة كل منهما و سلامته الإقليمية واستقلاله السيادسي، وحق كل منهما بالعيس في سلام ضمن حدود آمنة وغير ذلك، وثقت بشكل كامل العلاقة الدبلوماسية بين الطرفين، ورسخت شبكة واسعة للبنية التحتية في الاتصالات، والنقل البري والبحري والجوي، فكانت أولى خطوات التطبيع اللاطبيعي مع عدو يحتل جزءاً من الأرض العربية، وتلاه عدد من اتفاقيات التعاون بين الجانبين في مجالات التجارة والمياه والنقل والسياحة، كإتفاقية الكويز، واتفاقية التجارة الحرة.

كلمات مفتاحية: التطبيع، الإقتصادي ، المملكة الأردنية، دولة الاحتلال الصهيوني، اتفاق وادي عربة.

المؤلف المرسل: د. إلهام جبرسالم شمالي ، الإيميل: **Ilham.3021@gmail.com**

Abstract

The Arab-Israeli Zionist occupation authority, signed between 1978 and 1995, recognized the importance of normalizing relations between the occupying state and the Arab countries. These agreements focused on the importance of establishing diplomatic relations based on the consolidation of economic relations. The Government of the Occupation and the Hashemite Kingdom of Jordan concluded the 1994 Wadi Araba Agreement, Signed by King Hussein and Prime Minister Yitzhak Rabin to end the state of conflict between the two parties, stipulating the recognition of each other's sovereignty, territorial integrity and sovereign independence, which fully documented the diplomatic relationship between the two parties, and established a wide network of infrastructure in communications, land, sea and air transport. Following the steps of normalization with an enemy occupying part of the Arab land, followed by a number of cooperation agreements between the two sides in the fields of trade, water, transport and tourism. Such as the QIZ Agreement and the Free Trade Agreement.

Key Words: Normalization, Economic, Kingdom of Jordan, Zionist Occupation State, Wadi Araba Agreement

مقدمة :

انطلقت رؤية دولة الاحتلال في مشاريع التسوية من فرضية أساسية، فحواها أن السلام لا يتحقق دون منافع ملموسة تجنيها شعوب المنطقة؛ منافع لا تجنى إلا من خلال زيادة التجارة والاستثمار، وأن اتفاقية السلام لا تصنع السلام مهما كانت أهميتها، فرئيس الحكومة "الإسرائيلية" بنيامين نتياهو سبق وأن وصف بأن السلام هو الاقتصاد!!، ومن هنا كانت اتفاقية التسوية خطوة أولى في عملية طويلة وصعبة لإقامة علاقات بين دولة الاحتلال والدول العربية؛ كون التسوية تحتاج إلى تجسيد على أرض الواقع، فالعلاقات "السلمية" بين الدول تثبتها العلاقات الاقتصادية، أي أن التسوية تصبح واقعاً حياً، حين تم ربطها بالتفاعلات الاقتصادية بين البلدين، إلى حد كبير، فاستراتيجية أية تسوية تبنى عبر تطبيع العلاقات الاقتصادية، ويتم ذلك بإيجاد مصالح اقتصادية مشتركة بين الطرفين تبنى من خلالها تحالفات سياسية شبه ثابتة، توفر قدراً من الأمن، وتخفف حالة التوتر بين دولة الاحتلال والدول العربية، ومن هنا كان السعي "الإسرائيلي" الدؤوب لتوطيد علاقات مع المملكة الأردنية الهاشمية لا سيما المجالات الاقتصادية منها.

إشكالية الدراسة: تبحث هذه الدراسة في طبيعة التطبيع الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الاحتلال الصهيوني، ويمكن استكشاف هذه العلاقة من خلال الإجابة على عدة تساؤلات تغطي محاور الدراسة:

1- هل كان لاتفاقيات التسوية السياسة دور في زيادة حدة التطبيع؟
2- كيف ساهمت اتفاقية وادي عربة في التطبيع الاقتصادي؟
3- ما هو دور الولايات المتحدة الأمريكية في التطبيع الاقتصادي؟
4- ما هي أهم مشاريع التطبيع الاقتصادي؟ وما مدى خطورتها؟

أولاً التطبيع[1] والفكر الصهيوني:

ركزت دولة الاحتلال الصهيوني في طموحها الاقتصادي على قاعدة خبرتها وتقدمها اقتصادياً على اقتصاديات الدول العربية المجاورة، وهي بذلك عبرت عن التوجه الصهيوني للهيمنة الاقتصادية على المنطقة كمقدمة للهيمنة السياسية التي عبّر عنها دفيد بن غوريون[2] بقوله: "يجب أن نكتسح جيراننا بالدبابة والجرار الزراعي، على حد سواء"[3]، ووصف اقتصاد دولة الاحتلال بأنه اقتصاد طفيلي، يعتمد على اقتصاديات الدول العربية، وليكون سوقاً رائجاً لمنتجات المستوطنات[4].

كما سعت الحكومات الأمريكية بإصرار على التوصل لحل للصراع العربي– "الإسرائيلي"، ومحاولة اختراق حقيقي في جدار عملية التسوية، وتحسين صورة دولة الاحتلال في العالم العربي ، بالمقابل حاولت الحكومات "الإسرائيلية" جعل وقف الاستيطان في الآونة الأخيرة، وفي مقابل المطالبة بالتطبيع مع الدول العربية، وإقامة علاقات علنية معها، وحصر الصراع بالصراع الفلسطيني- الصهيوني، وتحييد الدول العربية عن القضية الفلسطينية، وذلك ما سعت إليه إدارة الرئيس الأمريكي أوباما، واستكملته إدارة الرئيس ترامب الحالية[5].

ثانياً: اتفاقيات التسوية

وضعت الدوائر "الإسرائيلية" مسألة العلاقات التجارية مع الأقطار العربية على سلم أولوياتها، في محاولة الوصول إلى الأسواق العربية، فوصول الصادرات "الإسرائيلية" يحقق لها فوائد ومزايا مهمة"، فالتصور الإسرائيلي لقرب الأسواق العربية نابع من مواقع التصدير،

---

[1]) لا بد من التفريق بين ثلاثة مصطلحات تأخذ معنى التطبيع وهي التتبيع والمشتقة من التبعية، ومصطلح التضبيع ويأتي بمعنى القوة، وأخيراً المصطلح الأكثر انتشاراً ، التطبيع ومعناه الدعوة لتطبيع العلاقات مع العدو ، وجعلها علاقات عادية ومؤلفة على أساس إعادة علاقات قديمة سابقة بينهماً.

[2]) دافيد بن جوريون1886-1973م: زعيم صهيوني ولد في بولندا، هاجر إلى فلسطين عام 1906م، درس القانون في استنبول، ساهم في تكوين الفيلق اليهودي في الجيش البريطاني، ثم عاد إلى فلسطين عام 1918م وكان له دورا بارز في الحركة الصهيونية، وأصبح أول رئيس وزراء لإسرائيل عام 1948م، عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1989م، ج1، ص ص573، 574.

[3]) محمد صقر، وأخرون: المعاهدات الاردنية الاسرائيلية دراسة وتحليل، عمان ، 2000م، ص93

[4] فتحي رضوان، آخرون: الموقف العربي، عام على التطبيع، دار النشر، القاهرة، 1981م، ص32

[5]) خليل العناني: أوباما والتطبيع العربي وإسرائيل، مجلة شؤون عربية، عام 2009م،ع 139، ص 95

والسرعة في إيصال البضائع، وانخفاض مصاريف الشحن، وضآلة تكاليف الإنتاج مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا[1]، وذلك التطور سيحول دولة الاحتلال إلى مركز تجاري إقليمي؛ بسبب عامل المواصلات، والموقع الجغرافي، والعمق الدولي، ومن ثم اقامة سوق شرق أوسطية تتمتع فيه "إسرائيل" بموقع الصدارة اقتصادياً وسياسياً، وكذلك الحال في مجال السيطرة على المواصلات البحرية، والجوية، والبرية عبر الموقع الاستراتيجي الذي تحتله دولة "الاحتلال".

مرت استراتيجية دولة الاحتلال التطبيعية مع الدول العربية والاسلامية بعدة مراحل تطلبتها الظروف السياسية، حيث عكست تلك العلاقة طبيعة الظروف السياسية والتاريخية، التي مرت بها المنطقة العربية في أعقاب اعلان إقامة دولة الاحتلال عام 1948م[2]، حيث اتسمت أغلب تلك العلاقات بالسرية، وكانت بمثابة مرحلة انتقالية تبدلت بشكل جوهري في أعقاب اتفاق التسوية المصرية-" الإسرائيلية" عام 1979م[3]، وأطلق على هذه المرحلة من السلام "بالسلام البارد" حيث لم يكن التقبل العربي للمحتل وجد قبول، بالرغم من توقيع معاهدة السلام، وزيارة السادات للكنيست "الإسرائيلي".

أسست اتفاقية التسوية مع دولة الاحتلال والاعتراف بها بشكل مباشر أو غير مباشر؛ لاستكمال تطبيع العلاقات بين الطرفين خاصة الأقتصادية منها، وهو أهم مجال سعت دولة الاحتلال لتحقيقه، توثيق الاتفاقات السياسية الموقعة مع الدول العربية[4]، فأكدت اتفاقية كامب ديفيد1978: بأن" يتم توثيق العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما بما يتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية؛ لإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع المتميز المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع"، فقد شقت هذا

[1])فالح حمد البدراين، اتفاقية السلام الأردنية مع إسرائيل بين الخيار الاستراتيجي العربي والمسار الدستوري الأردني، دار الحامد، الأردن، 2002م، ص71

[2] أبو علي حسن: التطبيع مع الكيان سياسة تحويل اللاطبيعي إلى طبيعي، مجلة الهدف، ع2، 2019، ص 12

[3] اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية: وقعت في واشنطن بتاريخ 1979/3/26م، بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م ، ونصت على الاعتراف المتبادل بين الطرفين، ووقف حالة القتال، وسحب"إسرائيل" لكافة قواتها من شبه جزيرة سيناءالمحتلة عام 1967م، فتحي رضوان: مرجع سابق، ص31.

[4]) أبو علي حسن: مرجع سابق، ص11

الإتفاقية الرفض العربي للكيان المحتل، وفتحت ما عرف بالأتواستراد- طريق عرضي ثنائي الاتجاه- للوصول إلى حالة عربية وفلسطينية مفارقة للمألوف، من حالة الصراع إلى حالة السلم، فشكلت دافعاً للدول العربية والإسلامية، لمن أراد ازاحة عبء الحق الفلسطيني عن كاهله.[1]

ثالثا: اتفاقية وادي عربة إطارللتطبيع

يعد الاقتصاد- في رؤية دولة الاحتلال- المحرك الاساس لأية تسوية مستقرة، ودائمة بين العرب ودولة الاحتلال، ولذا حرصت حكومة الاحتلال على تضمين أي اتفاق سياسي ملحقاً اقتصادياً مفصلاً له[2]، كما حصل في اتفاقية وادي عربة مع المملكة الأردنية1995م[3]، حيث المساعي "الإسرائيلية" للاندماج بدول المنطقة عبر علاقات ومصالح مشتركة، وذلك ما حرص شمعون بيرس على طرحه ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد[4]، الذي شمل مصر، فلسطين، والأردن، من ثم يمتد إلى بقية الدول العربية، تكون فيه دولة الاحتلال القوة العسكرية والاقتصادية الأكبر[5]، وهو ما حدث بصورة فعلية من لقاءات تطبيعية مباشرة من المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي بشكل خاص، بل ترددت الإشاعات عن

---

[1] فتحي رضوان: مرجع سابق، ص34

[2]) أحمد الكيلاني: السلام والتطبيع مع العدو، مجلة المهندس الأردني، ع 70، عام 2000م، ص32

[3] عقدت اتفاقية وادي عربة: وقع برتوكول الاتفاقية في 1994/7/25م بين المملكة الاردنية ودولة الاحتلال، استنادا لقراري مجلس الأمن 242، والقرار 338، وتضمنت الاتفاقية ثلاثون مادة لتسوية العلاقات السياسية بين الطرفين، نص معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة "اسرائيل"، اتفاقية وادي عربة 26 أكتوبر1994م.

[4] مصطلح الشرق الأوسط: يعني بالمفهوم" الاسرائيلي" قبول دولة "إسرائيل" في المحيط العربي والإقليمي بحيث تكون الغلبة الاقتصادية والعسكرية لدولة الاحتلال فالقوة الأمنية والعسكرية ستحقق القوة الاقتصادية المتحكمة في القوة السياسية؛ مما يعني الردع" الإسرائيلي" المستديم حسب مفهوم شمعون بيرس، عزيز حيدر مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية واسرائيل، مستقبل الصراع العربي- الاسرائيلي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ص262، وجيه كوثراني: الشرق الأوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل، البعد التاريخي وإشكالات راهنة، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 23، 1995م، ص7.

[5] عزيز حيدر: الثورات العربية والعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل،شؤون فلسطينية،ع249، 2012م، ص89

قيام ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بزيارة "إسرائيل" ولقائه بكبار المسؤولين في دولة الاحتلال[1].

ورد في إتفاقية وادي عربة أن " الطرفين يؤكدان رغبتهما المتبادلتين في ترويج التعاون الاقتصادي ليس بينهما وحسب، ولكن ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي والإقليمي كذلك، وهو ما لم تستطع الوصول إليه دولة الاحتلال دون الملحق الاقتصادي الذي وقع في أبريل، عام 1995م؛ لتعزيز التعاون الاقتصادي، ولتحقيق هذا الهدف اتفق الطرفان– "الإسرائيلي" والأردني- على إزالة كافة أوجه التمييز التي تعتبر حواجز ضد تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية، وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الأخر". وكذلك تضمنت الاتفاقية مواد أخرى تعلقت بحرية الملاحة، والتنقل ونقل البضائع، والسياحة والثقافة وغير ذلك[2].

أوحت إتفاقية وادي عربة في بنودها أن المقاطعة الاقتصادية قائمة من الطرفين معاً، ضد بعضهم البعض، لكن هناك في حيقيقة الأمر المقاطعة هي من طرف أوحد تمثل في الدول العربية لدولة الاحتلال، وتسعى دولة الاحتلال لإزالتها مع الأردن ومن ثم بقية الدول العربية.

لعل أهم الانعكاسات الاقتصادية لتلك الاتفاقية، تمثلت في إنهاء حالة المقاطعة العربية لدولة الاحتلال وفتح الأسواق العربية أمام منتوجاتها، وتحقيق أفضل الشروط الممكنة لتسويق المنتجات المصدرة من المستوطنات عبر إلغاء الحماية الأردنية للمنتوجات الوطنية، وإزالة القيود التي حالت دون تنقل السلع، وتوفير الحركة الحرة لها بإلغاء الحواجز الجمركية مع مرور الزمن، وإنشاء لجنة أردنية "إسرائيلية" مشتركة، مهمتها تسهيل تطبيق الاتفاق، ومراجعة تنفيذ الأحكام، ومناقشة تطوير علاقات التجارة والتعاون الاقتصادي[3]؛ الأمر الذي يفضي إلى جذب رؤوس الأموال المهمة لدولة الاحتلال بغرض الاستثمار؛ مما أدى

[1]) ويكيليكس : علاقات سرية بين الدول العربية واسرائيل(https://elaph.com/Web/news)

[2] يوسف ضمرة: التطبيع الثقافي في معاهدات التسوية" وادي عربة نموذجا"، كنعان، ع104، 2001، ص31، عيال زيسر: إسرائيل والأردن؛ المرتفعات والمنخفضات، الأحد، أكتوبر عام 2004" مقال باللغة العبرية"

[3]) محسن عوض: مقاومة التطبيع ثلاثون عاما من المواجهة، مركز دراسات الوحدة العربية ص108

إلى تقوية اقتصادها وتوفر السيولة المالية لتنفيذ عدة مشاريع استيطانية دفعت عجلة النمو الاقتصادي؛ مما يعني تأثر القطاع السياحي "الإسرائيلي" بفعل حالة الاستقرار بين الطرفين[1].

كما نصت الاتفاقية على إقامة علاقات دبلوماسية، وقنصلية كاملة، عبر تبادل السفراء بين البلدين، وإعطاء تأشيرات زيارة للسواح، وفتح الخطوط الجوية، وعدم استخدام دعاية جارحة في حق الدول الأخرى، وأكدت الاتفاقية على توزيع مياه نهر الأردن وأحواض وادي عربة الجوفية " بشكل عادل" بين البلدين، وإعطاء ثلاثة أرباع مياه نهر اليرموك للأردن[2].

وبذلك، وصل عدد الدول العربية التي اعترف بدولة الاحتلال، واقامة علاقات دبلوماسية حتى، عام 1995م، ثلاثة دول هي: مصر، والأردن، وموريتانيا، وهناك عدة دول أقامت علاقات دبلوماسية مع دولة الاحتلال، قبل أن تقطعها في فترات لاحقة، إلا أنها لا تزال تعترف بجواز السفر "الإسرائيلي"[3]، إلا أنها لازالت تقيم معها علاقات في مجالات أخرى منها المغرب وتونس وقطر، في حين رفضت أغلب الدول العربية وجود أي علاقة تربطها بدولة الاحتلال كالجزائر، وسوريا، والعراق، ولبنان، واليمن، وأقامت باقي الدول علاقات غير مباشرة مع دولة الاحتلال سياسياً واقتصادياً وأمنياً بشكل غير رسمي عبر دولة وسيطة، الأمر الذي دفع جامعة الدول العربية بشكل جماعي لاقتراح التطبيع مع دولة الاحتلال "الصهيونية" وعدها دولة من دول المنطقة، عام 2002م، كجزء من حل الصراع العربي – "الإسرائيلي" ضمن مبادرة السلام العربية، وما تلا ذلك من تزايد الخطابات العربية الرسمية وغير الرسمية دعت إلى التطبيع مع دولة الاحتلال، حيث لم ير أصحاب تلك الخطابات أمراً مغلوطا أو معيبا أو تناقضاً مع القضية الفلسطينية [4].

جاء في المادة السابعة من اتفاقية وادي عرابة ما نص على التطبيع المباشر، وحملت عنوان العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، ومما جاء فيها أنهما "تريان في التطوير الاقتصادي

[1]) محمود صقر: مرجع سابق، ص94

[2]) تعزيز التعاون الاقتصادي مع المملكة الأردنية - المجمع الصناعي والتشغيل "بوابة الأردن" القرار رقم 1036" مقال باللغة العبرية".

[3] يوسف ضمره: مرجع سابق، ص32

[4] سمية عبد المحسن : التطبيع والمقاومة عبر مائة عام من وعد بلفور، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ص3

عموداً أساسياً، في تحقيق السّلام، والأمن، والعلاقات المنسجمة بينهما كدولتين، وبين الشعوب والأفراد على الطرفين"، وأكدت الفقرة (أ) على أهمية إزالة كافة الحواجز والعوائق أمام إقامة العلاقات الاقتصادية الطبيعية، حيث تنتهي مظاهر ذلك بإنهاء المقاطعة بينهما؛ كي يتم التدفق الطبيعي للمنتجات والخدمات[1].

بينما أكدت الفقرة(ب) قيام الطرفين بمواصلة التفاوض لعقد اتفاقية اقتصادية تتضمن سبل التجارة، وإقامة منطقة للتجارة الحرة والاستثمار المتبادل، إلى جانب العمل المصرفي، والتعاون الصناعي ، والاستعانة بالعمالة ، ما يضمن التنمية البشرية[2].

ورد في نفس المادة السابعة، الفقرة(ج): عدم حصر التعاون بين الدولتين فحسب، وإنما أن يشمل تعاونًا في النطاقات الإقليمية الأوسع، والعمل المشترك على مساعدة بعضهما البعض في تطوير علاقاتهما الاقتصادية مع الدول المحاذية[3]، وبحسب المخطط الاحتلالي لتطبيع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية تسعى الحكومة "الإسرائيلية"، ووفقاً لما ورد في هذه المادة يتم تطبيع تلك العلاقات أيضا عبر أطراف أخرى، وجاء بالنص الصريح بأن يتم توسيع قاعدة هذا التطبيع ليشمل أطرافاً ثالثة غير المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الاحتلال؛ أي أن المملكة تشكل مدخلاً لدولة الاحتلال للانطلاق نحو دول العالم العربي والإسلامي، وهو الهدف بعيد المدى، وتذكر الاتفاقية أن على الدولتين إيقاف أية حملات للمقاطعة ضدّ إحداهما من طرف الأخرى[4].

وفق تلك المادة وفقراتها فإن دولة الاحتلال ضمنت تطبيع العلاقات ليس مع الأردن فحسب، ولكن مع بقية الدول العربية، حتى، ولو بطريق غير مباشرة؛ أي أن دولة الاحتلال أرادت من الأردن القيام بدور الوسيط لكسر المقاطعة العربية بأيدٍ عربية؛ لضمان الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي والهيمنة"الإسرائيلية"على دول المنطقة، مما يعني السرعة في

---

[1] نص معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة "اسرائيل"، اتفاقية وادي عربة 26 أكتوبر 1994م، ص5

[2] نص معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة "اسرائيل"، اتفاقية وادي عربة 26 أكتوبر 1994م، ص6

[3] وثائق معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية ، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع5، عام 1994م، ص 183.

[4] المقال https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/048e5463-bfb2-457d-bd4f-964080e5e787

تطبيع العلاقات حين تتولى الأردن مهمة الدعاية لدولة الاحتلال، وتوظيف التطبيع معها كوسيلة لإقامة علاقات جديدة لإسرائيل .

فالغاية "الإسرائيلية" هي التوغل في الأسواق العربية والإقليمية، التي لم يربطها ودولة الاحتلال أي اتفاق أو معاهدة تسوية، كون أن المملكة شكلت بوابة عبور آمنة لمنتوجات المستوطنات أو تلك المنقولة عبر الموانئ "الإسرائيلية" باتجاه دول الخليج العربي، فحكومة الاحتلال تدرك أن الأسواق الأردنية غير كافية لاستيعاب كافة صادراتها، ولكنها نافذة لخروج صادرات المستوطنات باتجاه المملكة العربية السعودية والإمارات العربية، حسب وصف الصحف "الإسرائيلية"، حين يتم إزالة كل ما يشير أنها منتوجات "إسرائيلية" المنشأ[1].

لقد بدا الأمر مغايراً في التطبيع مع المملكة الأردنية الهاشمية، حيث أسهمت تلك العلاقة في تراجع المنتجات المحلية، وكذلك في بعض المنتجات الزراعية أمام مثيلاتها في الجانب "الإسرائيلي"؛ بسبب ارتفاع التكلفة الأردنية كونها غير مدعومة، ونقص الجودة، وإلغاء الحماية الممنوحة لها، إلى جانب إزالة الحواجز الجمركية عن البضائع "الإسرائيلية"[2].

رابعاً: اتفاقية الكويز الاقتصادية.

تختلف علاقة الأردن مع دولة الاحتلال، عن باقي الدول العربية، فبعد اتفاقية التسوية وقعت معها أربع اتفاقيات اقتصادية؛ لتنظيم التبادل التجاري والاستثمار: أهمها معاهدة المناطق الصناعية المؤهلة الكويز(QIZ) الأولى، عام 1997م[3]، وهي الإطار الذي نظم التجارة بينهما، وارتبطت تلك الاتفاقية بقانون سبق، وأن أقره الكونجرس الأمريكي، عام 1996م، حول اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة ودولة الاحتلال، الذي اعتبر أن المناطق الصناعية المؤهلة، وهي تشبه مجمعات تجارية معترف بها كمناطق للتجارة الحرة، تتمتع

[1] ٢٣ عامًا من التطبيع الاقتصادي: تاريخ مختصر للعلاقات الاقتصادية بين الأردن و"إسرائيل"

[2]) محمود صقر: مرجع سابق، ص94

[3] اتفاقية الكويز أو المنطقة الصناعية المؤهلة Qualified Industrial Zone : اتفاقية تجارية وقعت بتاريخ 16 /1997/11م، بين مصر والأردن وإسرائيل والولايات المتحدة، سمح من خلالها مصر والاردن إلى الولايات المتحدة الأمريكية معفاة من الجمارك، طالما استخدمت مواد خام إسرائيلية المنشأ، شرط مساهمة الدول المقام بها المناطق الصناعية المؤهلة بنسبة35% من القيمة المضافة للسلعة المصدرة على أن توزع تلك النسبة بين الدول واسرائيل، محمد العضيمي: الكويز وأخواتها، المؤتمر الخامس والعشرون للاقتصاديين الزراعيين ، جامعة عين شمس، القاهرة، 2017م، ص229.

بأفضلية اقتصادية أمريكية خاصة للمنتوجات "الإسرائيلية"، يتم اعفاؤها من الرسوم الجمركية الأمريكية، كما هي البضائع المصدرة من المصانع "الإسرائيلية" داخل أراضي فلسطين المحتلة عام1948م [1].

ما أفضى ذلك إلى تزايد صادرات دولة الاحتلال إلى المملكة الأردنية، خاصة في مجال إنتاج الألبسة، بحسب اتفاقية البضائع المستوردة الأخرى مصنعة وغير مصنعة، حيث وصل معدل الاستيراد وفق الاتفاقية إلى 90% ، الأمر الذي دفع دولة الاحتلال للعمل على تطوير هذه الاتفاقية عام 2004م؛ وبموجبها تم تخفيض الرسوم الجمركية بين الطرفين [2].

وبناء تلك الاتفاقية تم انشاء المناطق الصناعية المشتركة، حيث أصبحت موانئ دولة الاحتلال منفذ العبور أمام المنتجات الأردنية إلى أسواق الولايات المتحدة، ولكن ذلك قد ربط الاقتصاد الأردني بفلك اقتصاد دولة الاحتلال، حيت اشترطت اتفاقية الكويز، كي تصل المنتجات الأردنية إلى الولايات المتحدة، وجوب اعتماد مصانعها على المواد الخام "الإسرائيلية"، وتوثيق التعاون التجاري بين الطرفين .

كما أكدت الاتفاقية على شرط الإعفاء من الجمارك؛ مقابل استخدام المصانع المؤهلة نسبة معينة من المواد الخام ذات المنشأ "الإسرائيلي"، وفي إطار تلك الاتفاقية تم توقيع عدة اتفاقيات لتأسيس المنطقة الصناعية والتجارية، وأولها في إربد التي حصلت على الإعفاء بعد تطبيق ذلك الشرط، تبعتها مدينة الحسين بن عبد الله الصناعية، ثم وصل عددها إلى عشرة مدن أغلبها تعمل بالغزل والنسيج؛ ولذلك ارتفع حجم الصادرات الأردنية من 15 مليون دولار، عام1997م، إلى نحو مليار دولار عام 2004م، فيما وصل عدد العاملين في تلك المناطق حوالي أربعين ألف عامل أردني [3]، وعُدت هذه الاتفاقية إحدى الأدوات لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد، الذي سعت إليه دولة الاحتلال؛ لتتمتع بدور إقليمي في

[1] ٢٣ عامًا من التطبيع الاقتصادي.

[2] عزيز حيدر: مرجع سابق، ص101.

[3]) (https://www.aljazeera.net/)

المنطقة العربية، فقد طرحت الاتفاقية كنوع من المكافأة الامريكية للدول العربية التي تقيم علاقات دبلوماسية واقتصادية مع دولة الاحتلال[1].

خامساً: اتفاقية التجارة الحرة

بعد انضمام المملكة الأردنية لمنظمة التجارة العالمية، عام2000م، تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، في السنة نفسها، ثم أجريت بعض التعديلات على ملحق اتفاقية وادي عربة وزيادة التسهيلات التجارية، التي أعطت امتيازات جديدة لدولة الاحتلال، بحيث تم إقرار تخفيض الرسوم الجمركية الأردنية على بضائع دولة الاحتلال إلى الثلث، عام 2005م، في حين انخفضت قيمة الرسوم الجمركية على البضائع الأردنية إلى النصف، على أن يتم اجراء تخفيض الرسوم بشكل سنوي باتفاق من الطرفين، ثم إلغيت الرسوم الجمركية كليا بين الطرفين[2]؛ بموجب اتفاقية التجارة الحرة بين دولة الاحتلال والمملكة ومصر عام 2005م.

إضافة إلى ذلك، جاء توقيع اتفاقيتين عام2005م بين الولايات المتحدة والأردن، عُرفت الأولى باسم إتفاقية (FTA)،المعروفة بإتفاقية التجارة الحرة، التي سمحت للأردن بتصدير الأقمشة والمنسوجات المعفاة من الرسوم الجمركية، وبموجبها استغنت الأردن عن اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة(QIZ)، ثم تلتها اتفاقية مشتركة بين الأردن ودولة الاحتلال والاتحاد الأوروبي بشكل موسع؛ بهدف توسيع الإنتاج المشترك من المنسوجات والأقمشة[3] .

يمكن القول: إن هذه الاتفاقية تعد اتفاقية سياسية أكثر منها اقتصادية، قدمت بها مصر والأردن لدولة الاحتلال تنازلات مجانية بفتح الأبواب السياسية عبر البوابة الاقتصادية؛ لزيادة التجارة وتطبيعها من خلال إدخال المنتج "الإسرائيلي"، بالمقابل عدم تقديم دولة الاحتلال أي تنازل موازٍ حتى ولو بشكل رمزي، في ظل استمرار الهجمة "الإسرائيلية" على القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، بل وأنها أدت وبشكل فعلي إلى انهاء استراتيجية المقاطعة العربية للشركات والسلع الاقتصادية" الإسرائيلية".

---

[1]) محمود سلطان: صهينة الاقتصاديات العربية، اتفاقيات الكويز مدخلا،2004م، ص1

[2] http://www.altawasul.com/mfaarhttps://www.7iber.com/poli

[3] عزيز حيدر: مرجع سابق، ص105 .

سادساً: المؤتمرات الاقتصادية:

شاركت دولة الاحتلال في المؤتمر الاقتصادي الثاني[1]" دافوس"، الذي أقيم في عمان، أكتوبر عام1995م، بحضور نحو 63 دولة، حيث عملت الولايات المتحدة عبر المؤتمر على محاولة دمج دولة الاحتلال بالمحيط الإقليمي، وربط اقتصادها بالاقتصاد العربي وإيجاد تعاون إقليمي، يمكّن لدولة الاحتلال الدور الريادي في المنطقة، واتخذت المؤتمرات الاقتصادية؛ لاستبدال مبدأ الأرض مقابل السلام، بمبدأ السلام مقابل السلام[2]، فقد أدار المؤتمر مجلس العلاقات الخارجية الأميركية في نيويورك، واقترحت تلك المؤتمرات إقامة مجلس للأمن والتعاون في الشرق الأوسط، بدل محاولات بناء نظام شرق أوسطي جديد[3].

نجح مؤتمر دافوس الثاني المنعقد في عمان في فك عزلة دولة الاحتلال، وحققت لها مرحلة متقدمة من التطبيع، حيث حضر القمة 13 دولة عربية، فكان عمرو موسى "الأمين العام لجامعة الدول العربية"، وفريق من الاقتصاديين والسياسيين المصريين من أوائل من حضروا القمة، ودعموا عمليات التطبيع، ومشاريع التعاون الاقتصادي مع دولة الاحتلال، وتقدمت إسرائيل بنحو 162مشروعاً بتكلفة استثمارية مقدارها 25.3 مليار دولار[4]، حيث أقيمت مؤسسات إقليمية دائمة ذات أهداف محددة خططت لتجسيد النظام الشرق الأوسطي بشكل فعلي، وأوصى المؤتمر السماح للإسرائيليين، بالدخول إلى سيناء والعقبة بدون فيزا أو أي رسوم لمدة أسبوع مع حرية التنقل[5].

في الختام، أقر المؤتمر إقامة خمس مؤسسات اقتصادية، ساهمت في توثيق التعاون مع دولة الاحتلال، هي:

1- بنك التعاون والتنمية في الشرق الأوسط والشمال الافريقي، ومقره القاهرة برأس مال قدره خمسة ملايين دولار، برئاسة "إسرائيلية" لدعم تنمية القطاع الخاص.
2- مجلس السياحة الإقليمي؛ لتسهيل تسويق السياحة في المنطقة.

---

[1] عقد المؤتمر الاقتصادي الاول في الدار البيضاء1994م .

[2] رفعت سيد أحمد : موسوعة التطبيع والمطبعون في مصر، ج2، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة،2011م ،ص321

[3] عبد الفتاح الجبالي: الأهداف، النتائج، التوقعات، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع30، 1997،ص 18

[4] عبد الفتاح الجبالي: المرجع السابق،ص 18

[5] محسن عوض: مرجع سابق ، ص121.

3- المجلس الإقليمي، لدعم التجارة والصناعة، وإزالة الحواجز، والمعوقات لتدفق السلع والبضائع في إطار منطقة التجارة الحرة.
4- الأمانة العامة التنفيذية، ومقرها الرباط.
5- لجنة مهمتها متابعة مجموعات العمل الاقليمية[1].

أزال المؤتمر بقراراته هذه مخاوف دولة الاحتلال، فوضع الأطر العامة للعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ودولة الاحتلال، فكان بمثابة الإنهاء الفعلي للمقاطعة العربية، وعزز إزالة المخاوف، استمرار انعقاد المؤتمر في عدة عواصم عربية، فوجود البنك برأس مال "إسرائيلي" أكبر داعم؛ لاستمرار تواجدها في المنطقة العربية؛ مما يعني تجسيد مرسوم لمشروع الشرق الأوسطي، ووضع أسس إقامته بعيداً عن الشعارات.

كما عقد مؤتمر دافوس الاقتصادي العالمي في الأردن بتاريخ 2019/4/6م، وهي المرة العاشرة التي يعقد في الأردن، بمشاركة 1000 شخصية، من 50 دولة تحت شعار" نحو نظم تعاون جديدة"، حيث شاركت دولة الاحتلال بوفدها في ظل استمرار الانتهاكات "الإسرائيلية" للوصاية الأردنية على المقدسات الإسلامية والمسيحية، ولم تتخذ الأردن أي موقف دبلوماسي لتوجيه اللؤم لحكومة الاحتلال خلال المؤتمر في تماديها بالانتهاكات" الإسرائيلية" اليومية بحق الشعب الفلسطيني ومقدساته[2].

هكذا بات مؤتمر دافوس أهم حلقات التطبيع والغطاء الاقتصادي لإسرائيل لتتوسع في الجوار العربي والاسلامي، ومن أبرز أدوات التطبيع الرسمي التي لا تراعي الرفض الشعبي للعلاقات مع دولة الاحتلال.

كما نصّت اتفاقية وادي عربة في إحدى بنودها على ضرورة فتح، واقامة طرق، ونقاط عبور بين الطرفين، وإقامة اتصالات برية وأخرى بسكك حديدية، ومن أهم تلك المشاريع:

---

[1] رفعت سيد أحمد : مرجع سابق، ص324 ؛ محسن عوض: مرجع سابق، ص121.

[2] يبدأ مؤتمر دافوس الاقتصادي في نسخته العاشرة في الأردن
ttp://qudspress.com/index.php?page

1- **بوابة الأردن:**

ظهرت فكرة منطقة التجارة الحرة لأول مرة ضمن اتفاقية وادي عربة، عام 1995م، ثم جرى التأكيد عليها، عام1998م، عبر توقيع مذكرة تفاهم بين دولة الاحتلال والمملكة الأردنية؛ لإنشاء منطقة صناعية مشتركة عرفت باسم بوابة الأردن[1]، وبقي الأمر على حاله حتى عام 2012م، حين صادقت لجنة وزارية "إسرائيلية" برئاسة وزير التعاون الإقليمي على إتمام مشروع البوابة، وأعطت الموافقة الرسمية لإتمام مشروع إقامة المنطقة الصناعية، عام 2013م، على أن تبدأ أعمال التجهيز بعد مرور أربعة أعوام؛ أي عام2017م، تحت حجة تعزيز التعاون الاقتصادي، وتحقيق عوائد تنموية لكلٍ من الأردن و دولة الاحتلال[2]، إلا أن تلك البوابة خادمة للاحتلال، باعتبارها بوابة الهيمنة الاقتصادية الإقليمية أكثر من كونها بوابة لخدمة الاقتصاد الأردني كما سيتضح .

يعد مشروع بوابة الأردن من أهم المشاريع التي سعت دولة الاحتلال لسرعة انجازها، والمشروع عبارة عن جسر يمتد فوق نهر الأردن، بهدف الربط بين دولة الاحتلال والمملكة الأردنية، وايجاد منطقة للتجارة الحرة على ضفتي نهر الأردن، قدرت مساحتها بنحو 700.000 متر مربع من الأراضي الأردنية تحت مسمى التأجير للمشروع؛ لاقامة المصانع، والمعامل، ومرافق التشغيل والتخزين، بالإضافة إلى 245 دونمًا من الأراضي الفلسطينية مقام عليها مستوطنة طيرت تسفي[3]؛ لإنشاء مراكز التحكم والإدارة والدعم التقني، بالإضافة لمحطات النقل، والترحيل، والتخليص الجمركي، وتطلب إقامة الجسر النَهري المباشر بين دولة الاحتلال والمملكة، الذي قدر طوله بنحو 325 مترًا، وهو عبارة عن ممر لعبور البضائع والعمال بين الطرفين[4] .

---

[2] بوابة الأردن.. اقتصاد التطبيع والاستغلال/https://alassas.net/1999

[3]) مستوطنة طيرت تسفي: مستوطنة صهيونية أقيمت على أراضي قريتي الخنيزيرة والزراعة عام 1937م، جنوب غور بيسان، شكري عراف: المواقع الجغرافية في فلسطين، الأسماء العربية والتسميات العبرية،ط 1، الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2004م، ص367

[4] تعزيز التعاون الاقتصادي مع المملكة الأردنية - المجمع الصناعي والتشغيل "بوابة الأردن"
القرار رقم 1036" عبري"

أما عن مميزات المشروع للأردن في ظل تردي أوضاعها الاقتصادية، فهو يضمن لها تشغيل أكبر قدر من الأيدي العاملة، وزيادة الاستثمارات، والدخل، والاعفاءات الجمركية، وغيره من الامتيازات الأجنبية، التي قد تشارك بها عدة شركات خارجية تفتح لها المجال للاستثمارات المتنوعة، والأهم من ذلك أن مشروع البوابة يمنح المملكة، مدخلًا بحريًا عبر السواحل الفلسطينية المحتلة نحو دول أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية وهو ما تفتقر له المملكة، وتلجأ إلى السواحل السورية والتركية في بعض الأحيان؛ للوصول إلى تلك المناطق، كما أن إنشاء الجسر سيمنح الشركات فرصة عدم العبور من معبر الشيخ حسين، الواصل بين الأردن مع الأراضي المحتلة من الشمال؛ أي أن تلك الشركات لن تكون عرضة لإجراءات التفتيش والجمارك الروتينية، كما هو معتاد؛ مما كان سبباً في تأخر الشحنات[1].

قدرت تكلفة إقامة المنطقة الصناعية بحوالي خمسين مليون دولار أمريكي، وخصصت الجهة الفلسطينية المحتلة من تلك المنطقة المشتركة ليس للتصنيع، إنما منطقة تشغيل ونقل فقط؛ مما يعني تعزيز مكانة ميناء حيفا؛ كبوابة عبور للبضائع المنتجة في الأردن بشكل عام، للمناطق الصناعية المشتركة بشكل خاصّ[2].

حصلت دولة الاحتلال عبر المشروع على منفذ بري مباشر ربطها– من منظور جيو اقتصادي- بخليج العقبة والشرق الأقصى عبر البر الأردني، الذي طالما خططت للوصول إليه منذ قيامها عام 1948م، ولم تستطع الوصول إليه عبر الحروب العسكرية، فالمنطقة الصناعية والتشغيلية ستعزز مكانة ميناء حيفا باعتبارها منفذاً للبضائع المنتجة داخل الأردن والمناطق الصناعية المشتركة بصورة خاصة3.

[1] https://raseef22.com/article/

[2] بوابة الأردن: اقتصاد التطبيع والاستغلال

[3] ٢٣ عامًا من التطبيع الاقتصادي: تاريخ مختصر للعلاقات الاقتصادية بين الأردن و«إسرائيل»

على المستوى الاقتصادي ضمنت دولة الاحتلال أيضاً زيادة صادراتها، وخاصة منتجات المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تواجه مناهضة واسعة من قبل حركة المقاطعة الدولية(BDS) [1] .

تّحمل المنتجات عبر البوابة الأردنية، وسم المنتج "الإسرائيلي"، وفي أحيان أخرى وسمت بالمنتج الأردني، أو المنتج المشترك؛ لإخفاء التطبيع الاقتصادي بين الطرفين على المستهلك العربي سواء في المملكة، أو حين يتم تصديرها للخارج، كما ستتمكن الشركات "الإسرائيلية" من التصدير إلى أسواق دولٍ عربية وإسلامية، لم تكن في الماضي معنية بمنتجاتها عبر عملية تدليس، بوسم منتجات المستوطنات بالوسم الأردني، والوصول إلى دول ليس بينها وبين دولة الاحتلال أية علاقة علنية[2]، ثم إن دولة الاحتلال ستتمكن عبر هذا المشروع من حصول على الأيدي العاملة الأردنية الرخيصة للغاية في حالة البطالة المدقعة، وخصوصا مع تفشي ظاهرة الفقر بين فئات الشباب فقد بلغ معدل البطالة 18.7% ، خلال الربع الثاني من عام 2018م، حسب مركز الإحصاء الأردني، ولا تتمتع تلك الأيدي بالحقوق والامتيازات التي تتمع بها الأيد العاملة داخل دولة الاحتلال[3]، حيث نوه الصحفي" الإسرائيلي درور فوير" أن المنطقة الصناعية ستمنح حكومة الاحتلال فرصة تدفق الأيدي العاملة الأردنية الرخيصة بشكل حر، التي لا تمتع بقوانين عمل مثل ما يتمتع به العامل داخل فلسطين المحتلة، وُقدّر احتياج المنطقة الصناعية ما يقارب من 7500-10000عامل أردني، وما يقارب من 3000 عامل من داخل دولة الاحتلال.

ركز المستورد الأردني على استيراد البضائع نصف المصنعة للاستخدام في الانتاج الصناعي، وبتلك الطريقة تم التحايل على القيود المفروضة، خاصة مع الموقف الشعبي

[1] حركة المقاطعة الدولية : حركة فلسطينية المنشأ، عالمية الامتداد ، تسعى لمقاومة الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والأبارتهايد الإسرائيلي، من أجل تحقيق العدالة والحرية والمساواة في فلسطين، وصولاً إلى حق تقرير المصير لكل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. وتنادي الحركة بمقاطعة دولة الاحتلال، ووقف التعامل مع شركاتها، ووسحب الاستثمارات الموقع الالكتروني لحركة المقاطعة، (https://bdsmovement.net/ar)

[2] محمود سلطان: صهينة الاقتصاديات العربية، اتفاقيات الكويز مدخلا،2004م، ص1

[3] دائرة الإحصاءات العامة، مديرية المسوح الأسرية، المملكة الأردنية الهاشمية ، ص1

الرافض للمنتجات المستوطنات، وخشية الشركات الأردنية من اعتراض الرأي العام المعارض لأي علاقات اقتصادية أو دبلوماسية، وغيرها مع دولة الاحتلال[1].

كون أن الأردن البوابة الأقرب والأفضل أمنياً للصادرات "الإسرائيلية" إلى دول الخليج العربي والعراق، فقد شكلت نقطة الإنطلاق في الوقت، الذي كانت هناك خشية منع التعامل مع دولة الاحتلال، فتم التصدير للخليج عبر الأردن، وليس بطريق مباشر حيث وصلت قيمة الصادرات "الإسرائيلية" لها نحو 500مليون دولار سنوياً[2]، وتلقي دولة الاحتلال اهتماماً واسعة لتوطيد العلاقات مع الأردن بشكل أوسع، خاصة أن الأخيرة كانت في منأى عن ثورات الربيع العربي فلم تتأثر تلك العلاقة كثيراً، بالرغم من المعارضة الشعبية لطبيعة العلاقة مع دولة الاحتلال والمطالبة المستمرة بإلغاء أي اتفاق يربط بين البلدين، وحدوث مظاهرات بين فينةٍ وأخرى.

2- **ميناء حيفا تطبيع اقتصادي مغاير:**

أدت العلاقات الدبلوماسية بين المملكة الأردنية ودولة الاحتلال، إلى زيادة المخططات "الإسرائيلية" لاحداث تغيرات واختراق جوهري مع بقية الدول العربية خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، ثم اندلاع الثورات العربية وخاصة الثورة السورية[3]؛ مما أدى إلى إغلاق الموانئ العربية، حيث تعطل العمل بمينائي طرطوس واللاذقية السوريين، وتأثرت حركة الشحنات الأردنية جراء ذلك، وتحمل الاقتصاد الأردني أعباء مالية وخسائر فادحة، فظهر ميناء حيفا المحتل كبديل للاستيراد والتصدير الأردني، وبأسعار حددتها حكومة الاحتلال، مما عاد عليها بالأرباح الطائلة، وأنعش اقتصادها، وتميز الميناء بسرعة التجهيزات الدقيقة، وقلة التكاليف من جهة، إضافة إلى قرب الميناء جغرافياً من المملكة الأردنية وحركة البضائع استيراداً وتصديراً نحو تركيا و دول أوروبا[4].

---

[1] عزيز حيدر: مرجع سابق، ص108

[2] عزيز حيدر: مرجع سابق، ص108

[3] حُمى الاستثمارات الإسرائيلية تغزو الأسواق (https://alkhaleejonline.net

[4] حُمى الاستثمارات الإسرائيلية تغزو الأسواق الأردنية،

كان في السابق خط نقل البضائع "الإسرائيلية" للمملكة الأردنية يتم عبر تركيا، من ثم العراق بأوضاعها المتقلبة أمنياً فالأردن، أو عبر قناة السويس وميناء العقبة حيث التكاليف المادية والوقت الطويل، ولكن عبر ميناء حيفا أصبحت البضائع تصل خلال أسبوع من دول أوروبا، وخلال ثماني ساعات من ميناء حيفا إلى الأراضي الأردنية، وهو ما زاد من أهمية ميناء حيفا في الآونة الأخيرة؛ الأمر الذي دفع حكومة الاحتلال؛ لزيادة ساعات العمل في ميناء حيفا وجسر الأردن، بفعل تزايد الحركة التجارية خلال السنوات الأخيرة[1].

بلغ عدد الشاحنات المحملة بالبضائع عبر مينا حيفا، من وإلى الأردن ما يقارب من 292شاحنة شهرياً، أي ما يعادل 3500 شاحنة خلال عام 2011م، بينما وصل عددها نحو 867 شاحنة شهريا؛ عام 2013م؛ أي أنها أكثر من عشرة آلاف شاحنة عام 2013م، وسارت قافلة الشاحنات الأردنية من جسر الشيخ حسين حتى ميناء حيفا، بحراسة أمنية مشددة من شرطة الاحتلال، دون أن يتم ختم جوازات السائقين الأردنيين؛ كي لا يتم الإشارة أنهم مروا عبر نقاط الحدود "الإسرائيلية"؛ كون أن عدداً من السائقين يوصلون طريقهم باتجاه العراق، وقدرت أرباح ميناء حيفا بشكل سنوي نحو 200 مليون شيكل[2]، وبذلك سعت حكومة الاحتلال لجذب الشاحنات الخليجية إلى الميناء أيضا لتبديل طريقها، واعتباره ميناء اقتصادياً واستراتيجياً لنقل بضائعهم من الخليج إلى أوروبا، وبالعكس في اطار تعزيز العلاقات التطبيعية بين دول الخليج ودولة الاحتلال.

3- **قناة البحرين" اتفاقية ناقل البحرين":**

صورة أخرى لتطبيع العلاقات الاقتصادية بين المملكة ودولة الاحتلال، دعا لها مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هرتزل[3] في كتابه " الأرض القديمة الجديدة" الصادر عام 1902م،

[1] ٢٣ عامًا من التطبيع الاقتصادي

[2] ٢٣ عامًا من التطبيع الاقتصادي

[3] ثيودور هرتزل1860-1904م: من مواليد بودابست في هنغاريا(المجر)،انتقل مع عائلته إلى فيينا، حصل على درجة الدكتوراه في القانون عام 1884م، ثم انتقل إلى عالم الأدب والصحافة، واهتم بالمسألة اليهودية، طرح عام 1896م على السلطات العثمانية حل المسألة اليهودية، هيلدا صايغ: يوميات هرتزل، مركز الأبحاث، بيروت، 1968م، ص ص19، 20.

حيث وضع الحلم الصهيوني بإنشاء قناة بحرية تربط بين البحرين الأحمر والميت[1]، واستخدم مياهها لإنتاج الكهرباء، فلم تكتف دولة الاحتلال بالسيطرة على المنفذ البحري أم الرشراش" إيلات" على البحر الأحمر، بل زادت أطماعها التوسعية للتحكم في البحر الأحمر، ومع انتهاء حالة الحرب بين الأردن ودولة الاحتلال، حرص الطرفان على تنفيذ مشروع القناة، فقد اتفق الطرفان على تشكيل لجنتين: إحداهما لترسيم الحدود، والثانية لبحث قضايا المياه، وتوصلا لإتفاق بإنشاء قناة البحرين الميت والأحمر، بتكلفة مليار دولار، إلا أن المشروع واجه معارضة عربية كبيرة؛ مما أدى لتعطيله لبعض الوقت [2].

رفضت الوفود العربية في قمة الأرض،عام 2002م، المشروع، الذي حاول الاحتلال تسويقه، وصبغه بالصبغة البيئية، وأنه لن يؤثر على الملاحة في قناة السويس، وقد جاء الرفض العربي مع تعليق أشكال التعاون كافة مع دولة الاحتلال، بفعل تماديها في ممارساتها العنصرية ضد الفلسطينيين، حيث شكل المشروع خرقا لقرارات الجامعة العربية، التي حظرت هذا النوع من التعامل مع دولة الاحتلال، ودعت إلى مقاطعتها والعمل على عزلها، وأكدت مصر على رفضها للمشروع؛ كونه سياسياً أولا وأخيراً، خلافاً لما قدمه الأردن بأنه اقتصادي وحيوي، وعارضته السلطة الفلسطينية، وطالبت بوجوب ترسيم الحدود بين الأردن وفلسطين أولاً، وانهاء العدوان "الإسرائيلي" على الشعب الفلسطيني، كما رفض عدد من الأحزاب الأردنية المشروع، وطالبت بضرورة الالتزام بقرارات جامعة الدول العرربية الداعية لمقاطعة دولة الاحتلال، بينما أصّرت الأردن أن هذا المشروع حل لمشكلة بيئية ليس إلا، وأن انتظار التوصل لحل سياسي لقضايا المنطقة يمثل كارثة بيئية تلحق بالجميع[3].

كما اعتبرت الأمم المتحدة أن المّشروع ينتهك حرمة الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونوهت إلى عدم تقديم المساعدات لهذا المشروع من المؤسسات الدولية؛ لآثاره السلبية على منطقة غور الأردن وبيئة البحر الأحمر، إلا أنه سرعان ما تبدل الموقف في يونيو عام 2012م، ونوه

[1]) استلهمت الحركة الصهيونية فكرة انشاء القناة من الحكومة البريطانية حينما أرسلت بعثة إلى فلسطين عام 1850 م بقيادة وليام آلن؛ وذلك لدراسة امكانية حفر قناة موازية تربط بين حيفا ونهر الأردن، وصولاً للبحر الميت ، ياسمين العايدي: مرجع سابق، ص49

[2] ياسمين العايدي: مرجع سابق، ص50

[3]) محسن عوض: مرجع سابق، ص112

البنك الدولي أنه مشروع لتدراك أضرار بيئية، فعملت الأردن على تخفيف حدة الرفض العربي عبر إشراك الفلسطينيين في المشروع، حين اتفق ممثلو الاحتلال والأردن والسلطة الفلسطينية على تنفيذه وعدم تسييس الموضوع أو ربطه بالوضع المتأزم في الشرق الأوسط[1].

وقّع اتفاق مشروع القانون في البنك الدولي، وأثناء توقيع الاتفاقية في واشنطن، نّوه سلفان شلوم وزير الطاقة "الإسرائيلي" بتاريخ 2013/12/10م[2] " أنا أقف هنا والكثير من المشاعر تنتابني مع التوقيع على الاتفاق التاريخي لإقامة قناة البحرين. نحن نحقق اليوم رؤية بنيامين زئيف هرتزل الذي تنبأ بقيام الدولة، في القرن التاسع عشر بالحاجة إلى إحياء البحر الميت"[3]، واعتبره شلوم الاتفاق الأهم مع المملكة منذ توقيع اتفاقية التسوية، ثم وُقّعت اتفاقية ثنائية عام 2015م بين دولة الاحتلال والأردن، لإدارة المشروع، وتعهدت الولايات المتحدة بالمساهمة بمنحه 100 مليون دولار[4].

تُعّد هذه الاتفاقية استكمالاً لاتفاقية وادي عربة في عدد من بنودها؛ لاستغلال مياه نهر الأردن، حيث شغلت قضية المياه حيزاً مهما في اتفاقية التسوية الأردنية "الإسرائيلية"، بالنص على تخصيصات "عادلة" لكل منهما من مياه نهري الأردن واليرموك، ومن المياه الجوفية لوادي عربة وفق مبادئ حددها الملحق رقم(2) من الاتفافية، مع التعهد بضمان عدم تسبب إدارة وتنمية الموارد المائية لأحداهما الضرر بموارد الطرف الآخر، وإقامة مشاريع بين الطرفين على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبناء السدود والخطوط الناقلة للمياه[5]، واعتبرتها الصحف الأردنية من أهم المشاريع المائية الاستراتيجية للمملكة، ولكن دون التطرق لدولة الاحتلال بأنها شريك في الاتفاقية ، ويمتد المشروع على ثلاثة مراحل :

[1] محسن عوض: مرجع سابق، ص111.

[2] التوقيع على اتفاقية للبدء بإنشاء قناة البحرين بين إسرائيل والأردنhttps://www.alhadath.ps

[3] قناة البحرين" مشروع وطني أم تحقيق لحلم إسرائيلي http://www.noonpost.com

[4]) ياسمين العايدي: مشروع قناة البحرين الاسرائيلية وتداعياتها على المنطقة، أثر السلام الاقتصادي على الصراع العربي الإسرائيلي ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين،ط 1، 2019م، ص48

[5] محسن عوض: مرجع سابق، ص108،107

أ- ربط البحر الأحمر بالبحر الميت عند خليج العقبة، عبر أنبوب يربط بين البحرين؛ لتعويض الفاقد من مياه البحر الميت، وتوليد الطاقة الكهربائية، على أن تتم هذه المرحلة بإشراف أردني .

ب- طرح عطاء "المشروع" عالمي للشركات المتخصصة، لإنشاء محطة التحلية، لمياه البحر الأحمر بالتبخير أو التكثيف، ثم نقل المياه إلى الأردن، وأراضي السلطة الفلسطينية، ودولة الاحتلال.

ت- مد خطوط المياه إلى كل من الأردن، ومناطق السلطة الفلسطينية، ودولة الاحتلال، وتتم المرحلة الثانية والثالثة بإشراف وسيطرة الأخيرة مباشرة على توزيع المياه[1].

هكذا هي سياسة دولة الاحتلال في السيطرة على المشاريع العربية تبدأ بالمشاركة و الإشراف وتنتهي بالسيطرة والتحكم المطلق، وهنا يكون الاعتبار الاستراتيجي والأمني حاضراً في عملية التوزيع؛ كونه جعل دولة الاحتلال تحكم سيطرتها على منطقة البحر الميت والبحر الأحمر؛ كونها المدخل الشرقي لفلسطين، فهي تشكل بذلك عائقاً مائياً طبيعياً في وجه أية قوة عربية قادمة من جهة الشرق .

منذ أن وقّعت الأردن اتفاق وادي عربة، وحكومة الاحتلال تسعى لإقامة هذه الناقلة التي عُرفت بناقل السلام، وتضمنت الاتفاقية في مرحلتها الأولى تحلية المياه في خليج العقبة، ومدّ خط أنابيب لإنقاذ البحر الميت من الجفاف[2]، مع تواصل انخفاض مستواه عام بعد عام، والاتفاقية ببنودها عززت من سيطرة دولة الاحتلال على مصادر المياه في المنطقة خاصة للضفة الغربية والمملكة الأردنية التي تعاني من شحّ المياه، في ظل تمتع دولة الاحتلال بحالة من الاستقرار المائي في المنطقة، بالرغم من تحذير البنك الدولي من هذه القناة عام

[1] ياسمين العايدي: مرجع سابق، ص54.

[2] يتعرض البحر الميت منذ عام 2010 لانحسار تدريجي في مياهه بمعدل زاد عن 1000مليمتر سنويا، وانخفضت مساحة سطحه من 960 مترا الى 620 متراً خلال خمسين عاماً.

2012م[1]؛ لخطورة تدفق مياه البحر الأحمر بشكل كبير، التي قد تُحدث تغيرات جذرية في النظام البيئي للبحر الميت كتشكيل بلورات من الجبس أو ادخال الطحالب الحمراء، بينما دافع حازم ناصر وزير المياه الأردني عن الاتفاقية، واعتبرها غير سياسية، وإنما ذات قالب إنساني لمساعدة الآخرين المحتاجين للمياه، وقدرت تكلفة المشروع بحوالي 11 مليار دولار [2].

كما تعد ناقل البحرين تجسيداً لرؤية شمعون بيرز، مشروع الشرق الأوسط، كونها توفر لإسرائيل شريكاً أساسيا في الجوار العربي، وحاولت الحكومة الأردنية الترويج لهذا المشروع بأنه مُجدٍ بيئيا واقتصادياً، بذريعة اختفاء البحر الميت، ولكن دولة الاحتلال هي المستفيد الأول من هذه الاتفاقية، حيث المياه المحلاة، التي تضخ إلى صحراء النقب خاصة، بعد أن نقلت إليها قاعدتين عسكرية واستخباراتية وكلية تكنولوجية تابعة للقاعدة الأخيرة3، ثم قامت قوات الاحتلال بتطهير وترحيل أكثرمن خمسين ألف فلسطيني هُدمت قراهم في النقب، ومنحت الاتفاقية لدولة الاحتلال فرصة التحكم أكثر بالمياه الرافدة من نهر الأردن؛ مما يعني زيادة تحكمها في المنطقة العربية، وتحقيق مصالح دولة الاحتلال في السيطرة على مصادر الطاقة، على حساب المصالح الوطنية الأردنية عبر هذا المشروع التطبيعي؛ لتأمين المياه العذبة للمستوطنات على شؤاطى البحر الميت، وتبريد مفاعل ديمونا بالمياه4، ومنح فرصة جديدة لاستيطان النقب وترحيل أهلها الفلسطينيين منها[5].

---

[1] جلعاد شير ، مور بن خيبة: صدمات في اتفاقية السلام الإسرائيلية الأردنية" مقال باللغة العبرية". https://www.inss.org.il

[2] توقيع اتفاق فلسطيني- أردني - إسرائيلي لإقامة قناة بين البحر الأحمر والبحر الميت /http://www.al-ayyam.ps

[3] http://assabeel.net/news/2015/03/02

[4] - مفاعل ديمونا: مفاعل نووي إسرائيلي، بدأ بالعمل ببنائه عام 1958 بمساعدة فرنسية، بدأ بالعمل بين 1962 و 1964، الهدف المعلن من إنشائه، توفير الطاقة لمنشئات تعمل على إستصلاح منطقة النقب، إلى أن إعلانه 1986م، مردخاي فعنونو بعض من أسرار البرنامج النووي الاسرائيلي أعلن عن صنع رؤوس نووية، **مفاعل ديمونا الإسرائيلي** http://kenanaonline.com/users/shareat

[5] الأردن والاحتلال يوقعان اتفاقية "ناقل البحرين، https://paltimes.net/index.php?ajax=preview&id=83613

إن إقامة المحطة وتجهيزاتها تعتمد بشكل أساسي على الخبرة الإسرائيلية، فمبوجب هذا المشروع تبيع دولة الاحتلال للأردن 13 مليار غالون من المياه العذبة، كما تبيع للسلطة الفلسطينية نحو 8 مليار غالون من المياه، وفق أسعار تفضيلية[1]، ومن المفارقات الغريبة حقاً، سيطرة دولة الاحتلال على المياه الجوفية الفلسطينية في أراضي الضفة الغربية، وتخصيصها للمستوطنات الصهيونية المقامة على الأراضي الفلسطينية، ثم القيام ببيع الفلسطينيين مياه المحلاة من المشروع ..

تسعى دولة الاحتلال عبر هذا المشروع إلى ايصال المياه المحلاة إلى أم الرشراش" إيلات" والنقب؛ كونها غير مرتبطة بشبكة المياه "الإسرائيلية"، وتهدف إسرائيل من وراء هذا المشروع إلى توليد الطاقة الشمسية، والمحطات الكهربائية، والمفاعلات النووية حيث المساعي "الإسرائيلية" لإقامة أربعة مفاعلات نووية، بعد استخراج الفوسفات من البحر الميت، الذي يحتوي على نسب متفاوتة من أكسيد اليورانيوم، وإقامة أكثر من مئة مستوطنة جديدة في النقب على شكل مجمعات زراعية وصناعية، وتشجيع الهجرة اليهودية المخطط لها بحوالي مليون مهاجر حتى عام 2150م[2]؛ أي أن المخططات "الإسرائيلية" تعمل على التحكم في الديمغرافية الفلسطينية ومنع زيادتها ، بخلق واقع ديمغرافي في النقب بعد توطين المستوطنين على الحدود العربية الفلسطينية.

4- مشروع السكة الحديدية:

عملت حكومة الاحتلال على تدشين خط السكة الحديدية الواصل بين فلسطين المحتلة مع الأردن، ومن ثم ربط عدد من دول الخليج العربي مع الموانئ الإسرائيلية[3]، ثم إقامة ممر عبور اقليمي لنقل البضائع بين أوروبا والشرق الأوسط عبر البحر المتوسط، وإنشاء مجموعة من الجسور والأنفاق[4]، وتضمنت ميزانية المشروع ما يقارب 4.5 مليون دولار؛ لوضع المخطط الهندسي عام 2019م؛ مما يعني تحويل دولة الاحتلال إلى مركز نقل إقليمي،

[1]) ياسمين العايدي: مرجع سابق، ص55

[2]) ياسمين العايدي: مرجع سابق، ص55

[3] شاهد .. قطار التطبيع بين "إسرائيل" والسعودية، http://www.yamanyoon.com/?p=115813

[4] مشروع سكة حديد لربط إسرائيل والأردن بدول الخليج

الأمر الذي يسهم في تعزيز الاقتصاد "الإسرائيلي"، وهو ما أكدت عليه صحيفة "إسرائيل اليوم" ببدء التقارب لإطلاق خطة إنشاء سكة حديدية، وبداية فعلية للتقارب بين حكومة الاحتلال والمملكة العربية السعودية، ووفق ذلك المخطط سيجري نقل البضائع من دول أوروبا إلى الدول العربية عبر فلسطين المحتلة والأردن والسعودية، و بحسب المخطط يبدأ خط السكة الحديدية من مدينة حيفا إلى بيسان، ثم يمر عبر جسر الملك حسين، ومن هناك إلى مدينة إربد شمالاً، ثم إلى دول الخليج[1].

مما يعني تبدل دور المملكة الأردنية الهامشية من دولة حاجزة إلى دولة رابطة وواصلة جغرافيا ما بين الاحتلال وبقية الدول العربية والإسلامية في القارة الآسيوية، وذلك يمنح دولة الاحتلال التطبيع بالمجان مع دول الخليج العربي، دون أي تكلفة لوقف ممارستها الاستيطانية وإرهابها الذي تمارسه بحق الشعب الفلسطيني، وبالتالي إنهاء المقاطعة العربية التي أقرتها الجامعة العربية كإحدى الوسائل لحصار دولة الاحتلال، ومنع تمددها في المحيط العربي، والإقليمي، وجعلها دولة منبوذة[2].

إن مبادرة دولة الاحتلال قائمة على أساس إيجاد قاعدة من الأمن المشترك للقيام بالعمليات الاستخباراتية لصالح المحافظة على أمن الكيان، وإقامة علاقة اقتصادية ثانيا؛ الأمر الذي سيعزز من مكانة دولة الاحتلال واقتصادها في المنطقة العربية، عبر الإيهام بأنهم يقفون صفا واحداً في مواجهة إيران بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، وبذلك سيصبح ميناء حيفا مسار عبور استراتيجي بين دول مجلس التعاون والدول الأوروبية عبر البحر المتوسط .

كما أن مشروع سكة الحديد سيساعد دولة الاحتلال للوصول إلى منابع النفط في البلدان التي سيمر بها، ثم أن تلك السكة ستكون بمثابة الجسر الذي تتدفق منه منتجات المستوطنات إلى الأسواق العربية، وإنهاء دولة الاحتلال الإقليمية والعربية.

---

[1] خالد هديب: السلام الإقتصادي واقع وأفاق، أثر السلام الاقتصادي على الصراع العربي- الإسرائيلي ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ط 1، 2019م، ص 150.

[2] محمد عبد الحميد أبو زيد: قوانين ومبادئ المقاطعة العربية لإسرائيل، الرياض،1993م، ص57

وأكدت مصادر دولة الاحتلال أن الخطوة الأولى للسكة الحديدية، أقيمت عبر وصول مئات الشاحنات المحملة بالبضائع يوميا من خليج حيفا إلى جسر الشيخ حسين والعكس؛ لنقل البضائع من دول أوروبا وتركيا أو من الدول العربية، وأنه من الأردن تنطلق الخطة مرورا بالسعودية، ثم بقية دول الخليج، وهو ما أطلق عليه "سكة السلام الإقليمية" – وقد جاء المشروع ضمن بنود اتفاقية وادي عربة-، وأكدت وثيقة دولة الاحتلال أن ذلك سيدعم الاقتصاد الأردني المنهك، ويزيد من قوة مواجهة الخطر الشيعي المنتشر في المنطقة العربية.

إن إقامة هذا المشروع سيشكل عامل ضغط على الدول العربية، وأهمها العراق التي تستخدم الأردن كممرا تجارياً لبضائعها؛ مما يعني تحكم دولة الاحتلال فعليا باقتصاد كافة الدول العربية، وتهديد الأمن الاقتصادي لها حال استمرار هذا المشروع وفق الخطة "الإسرائيلية"، ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل تعمقت العلاقات الأردنية "الإسرائيلية" بصورة عبر توقيع اتفاقية الغاز .

5- اتفاقية الغاز مع الأردن :

تعد اتفاقية الغار الطبيعي بين مصر ودولة الاحتلال أهم محاولات التطبيع الاقتصادي ؛ الأمر الذي واجه سخطاً شعبياً ورسمياً على عدة مستويات خلال ثورة يناير، عام 2011م، أدى إلى إيقافها بشكل رسمي، في إبريل عام 2012م، فبالإضافة للخسائر الاقتصادية التي مُنيت بها الشركات "المصرية" بإلغاء الاتفاقية، فإن الخسارة الكبرى لدولة الاحتلال تساوي أضعافاً؛ كون أن اتفاقية التسوية مع مصر تساوي أضعافها بالمعنى الاستراتيجي، نظراً لأهميتها في العلاقات بين الطرفين، فهو يلغي واحدة من أهم مؤشرات التطبيع بينهما، مما يعني تدهور العلاقة من جهة، وارتفاع أسعار الكهرباء داخل دولة الاحتلال، وأثره على تطوير الصناعة "الإسرائيلية" من جهة أخرى، فقد تسبب ذلك في خسارة 1.5% من ناتج الدخل القومي لدولة الاحتلال[1].

يعد إلغاء الاتفاقية ذو تأثير كبير على طبيعة العلاقة مع دول أخرى، وهو ما تخشاه دولة الاحتلال؛ الأمر الذي دفع دولة الاحتلال للتوجه صوب المملكة الأردنية، لتوثيق التعاون بينهما وتوقيع اتفاق الغاز الطبيعي، وبالرغم من خطورة تلك الاتفاقية، إلا أن الحكومة

[1] عزيز حيدر: مرجع سابق، ص104

الأردنية عملت على الايهام بأن مثل هذه الاتفاقية لا يؤثر على القضية الفلسطينية، كما أنها لا تشكل دعماً لدولة الاحتلال، وأنها ستوفر للأردن 600 مليون دولار سنوياً، واعتبرها الوزير الأردني محمد المومني أنها لا تتناقض مع رفض الاحتلال؛ كونها علاقات تجارية قائمة وفق معاهدة التسوية مع دولة الاحتلال، فالاقتصاد الأردني تعرض لخسائر فادحة جراء انقطاع الغاز المصري بفعل التفجيرات في سيناء، إلا أن موقف الشعب الأردني خالف ذلك ورفض الاتفاقية، ووقعت التظاهرات الشعبية الرافضة لاستيراد الغاز من دولة الاحتلال[1].

اتفقت المملكة الأردنية مع الولايات المتحدة ممثلة في شركة "نوبل إنرجي" المسؤولة عن التنقيب في حقل غاز لفايثان الواقع على السواحل الفلسطينية المحتلة، عام 2014م، حسب الاتفاقية، التي نصت على تزويد شركة الكهرباء الأردنية بنسبة 40% من الغاز لتوليد الكهرباء لمدة خمسة عشر عاماً، مقابل عشرة مليارات الدولارات، ثم يتم زيادة كمية الكهرباء لنحو 225 مليون قدم مكعب يومياً، عملت هذه الاتفاقية على إنقاذ حقل لفاتيان، خاصة مع فشل دولة الاحتلال توقيع الصفقة مع دول أوروبا، حيث تكلفتها العالية وصعوبة وصولها؛ مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط المباشر لتوقيع الاتفاقية، وإتمام الصفقة مع المملكة[2]، خاصة وأنها فقدت امداداتها من غاز مصر، إثر تفجيرات وقعت على خط الغاز في شبه جزيرة سيناء .

بعد توقيع الاتفاقية خرجت مظاهرات وحملات شعبية أردنية مطالبة بإلغائها، وطرد السفير الإسرائيلي بالمملكة، وتجميد كافة العلاقات مع دولة الاحتلال، واتهمت الحكومة الأردنية بأنها تسهم في ضرب الاقتصاد الأردني، حيث أنه من كل ثلاث دولارات تدفع لشركة الكهرباء الأردنية يذهب دولار واحد للمستثمر" الإسرائيلي"، ثم أن المملكة اشترت الغاز "الإسرائيلي" بكميات زادت عن حاجتها، وأنه بمثابة تعزيز للتطبيع مع دولة الاحتلال، وتحكمها في توفير الطاقة للمملكة، بالتالي سيطرتها على الاقتصاد الأردني[3]، و سيطرت

[1] تصريح الوزير محمد المومني حول الغاز،-https://www.france24.com/ar

[2] صفقة غاز بين الأردن وإسرائيل بـ 10 مليارات دولار، https://www.ida2at.com/jordanian-israeli-relations-normalization-under-the-shadow-of-political-gridlock/

[3]) محسن عوض: مرجع سابق، ص109

الحكومة الأردنية على أراضي المواطنين لصالح خط الغاز، وهو ما اعتبره الشعب الأردني تمليكاً للعدو، وتناقضاً فاضحاً لموقف الأردن من فلسطين، وقضية القدس عبر دعم الاقتصاد "الإسرائيلي"[1]، وطالبوا بضرورة إلغاء الاتفاقية والعودة لاتفاقية الغاز المصري، رافعين شعار " غاز العدو احتلال"، حيث أن الأردن تسهم بشكل غير مباشر في تمويل بناء أنبوب غاز" إسرائيلي"، يصل إلى دول أوربا، وهو الأمر الذي رفضه أيضا مجلس النواب؛ كونها اتفاقية سياسية، لا علاقة لها بمكاسب اقتصادية للحكومة الأردنية [2].

مع عودة سفير دولة الاحتلال "أمير فايسبرود" للمملكة الأردنية، عمل على توطيد العلاقات الرسمية بين الطرفين، ففي يونيو 2018م؛ اتفق ملك الأردن عبد الله الثاني، مع رئيس حكومة الاحتلال نتنياهو لدراسة رفع القيود عن الصادرات التجارية بين الأردن والضفة الغربية؛ بهدف تعزيز التبادل التجاري الأردني الفلسطيني[3].

واعتبرت المملكة أن الصفقة فرصة للتعاون الإقليمي لجعل الأردن جزءا من المشروع الاقليمي ضمن سياسة الاتحاد الأوروبي للاستفادة من اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط "التي تشمل غاز فلسطين، وقبرص، ومصر"، وبناء شبكة خطوط لتصدير الغاز وربطها بالشبكة الأوروبية[4].

كشفت جريدة" الشرق الأوسط" بتاريخ 2019/4/30م، أن الملك الأردني وجّه خطابا رسمياً بمراجعة بنود اتفاقية الغاز مع دولة الاحتلال أو تجميدها، بضغط من مجلس النواب الأردني الرافض للاتفاقية[5]، وقد بقيت بنود الاتفاقية سرية، تحت ذريعة دفع أكثر من 1.2مليار دولار أمريكي حال كشفها، وهو ما اعتبره البرلمان الأردني ماساً بالسيادة الأردنية، وتطبيعا فاضحاً مع دولة الاحتلال، وأنها اتفاقية ساقطة اقتصادياً؛ كون الأردن ينتج ما يزيد

[1]) اتفاقية "الغاز الإسرائيلي".. مجلس النواب الأردني على المحك https://arabi21.com/story/

[2] البدائل متوفرة .. اتفاقية الغاز الإسرائيلية عادت إلى الأردن،
https://www.ida2at.com/jordanian-israeli-relations-normalization-under

[3] العرب وإسرائيل .. هل يمر قطار التطبيع عبر الخليج، https://www.aa.com.tr/ar/

[4] صفقة غاز بين الأردن وإسرائيل بـ10 مليارات دولار، https://arabic.rt.com/

[5] الأردن يراجع اتفاقية الغاز مع إسرائيل،

عن حاجته من الطاقة، وأن المملكة الأردنية الطرف الخاسر في الإتفاقية حين ألزمت بشراء كميات بحد أدنى من الغاز سنويا.

إن الاتفاقية شكلت حدثاً تاريخياً، غاية في الخطورة على الأمن الوطني الأردني ببنودها المجحفة بحق المملكة الأردنية؛ الأمر الذي يعني فقدانها لقرارها السياسي، وتكبيل الاقتصاد الأردني، في اطار تبعية كاملة للاقتصاد "الإسرائيلي"؛ مما يعني المزيد من التطبيع مع دولة الاحتلال، فموقف الأردن من اتفاقية الغاز لازال مبهماً، خاصة وأنه كان بإمكانها استيراد الغاز من عدة دول عربية وإسلامية مجاورة لها كقطر وإيران.

6- حجم التبادل التجاري:

خلال المرحلة الأولى من تطبيع العلاقات بين دولة الاحتلال والمملكة، بدأت الأردن باستيراد الخضار والفواكه من دولة الاحتلال، ولم يتم استيراد مواد أساسية، فقد تم استيراد الأفوكادو والكاكا، ومع زيادة العلاقات بين الطرفين استورد الأردن بعض الخضار الأساسية كالبطاطا والجزر، وهو ما شكل تهديداً مباشراً للأمن الغذائي الأردني، وجعله مرتبطاً بمنتجات دولة الاحتلال بشكل دائم، وعدم الاعتماد على الاقتصاد الأردني، ودعمه وتطويره[1].

بدأ التبادل التجاري بين الطرفين بشكل فعلي منذ منتصف التسعينيات، حيث بلغت نحو 40 مليون دولار سنوياً، منها 25 مليون دولار قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى الأردن، وطبقا لمصادر حكومة الاحتلال بلغت 13 مليون دولار، عام 1996، وارتفعت إلى 130 مليون عام 2003م، وفي عام 2004 م، صنّفت دولة الاحتلال في المرتبة السادسة في الأهمية، بالنسبة إلى الصادرات الأردنية، فبلغت 78 مليون دولار[2]، في حين تضاعفت قيمة الصادرات، عام 2008 م، لنحو 300 مليون دولار، حيث شارك أكثر من 1.050 مصدِّر "إسرائيلي" للأردن عام 2007م، وزادت بذلك نسبة الصادرات "الإسرائيلية" لنحو 85%، في حين لم تشهد الصادرات الأردنية ذلك الارتفاع في الحجم حيث اتسم الاقتصاد الأردني بالركود نوعاً ما ، إلا

[1] https://raseef22.com

[2] محسن عوض: مرجع سابق، ص108

أنه بدءاً من عام 2011م، وصلت نحو 200مليون دولار، وتعادل حجم الاستيراد مع التصدير حسب معهد التصدير "الإسرائيلي" بالرغم من الرفض الشعبي المتواصل[1].

وشكّل سماح حكومة المملكة الأردنية لأصحاب الجنسية الإسرائيلية عام 2013م، بالتداول في البورصة الأردنية ضمن الجنسيات الأجنبية، نقطة تحول خطيرة، وذلك بفعل حصول عدة شركات مارست التطبيع مع حكومة الاحتلال على امتيازات حكومية، فوصل حجم قيمة الاستثمارات حسب صحيفة الخليج أونلاين نهاية، عام 2014 م، نحو 4.86 مليون دولار ببورصة عمان؛ أي قرابة 3.449 مليون دينار، منها 115مليون خاصة بالمستثمرين "الإسرائيليين"، وبحسب الصحيفة فإن أولئك المستثمرين امتلكوا 790.885 ورقة مالية في البورصة، بينما احتل "الإسرائيليون" المرتبة 40 من بين 101 جنسية عربية وأجنبية استثمرت ببورصة عمان نهاية عام 2014م[2]؛ مما يعني اغراق الأسواق الأردنية بمنتجات المستوطنات، وتراكم الديون على الحكومة الأردنية، وتهديد الأمن الغذائي الأردني؛ بفعل ركونه على المنتج "الإسرائيلي".

شهدت السنوات الأخيرة تقلص حجم التبادل التجاري بين الأردن ودولة الاحتلال، فقد انخفض التبادل التجاري إلى أدنى مستوياته بعد عقدين من توقيع اتفاقية وادي عربة، ففي عام 2008 م، بلغ حجم التبادل التجاري 243 مليون دينار، ثم انخفض،عام 2014م،إلى 99مليون دينار[3].

سعت حكومة الاحتلال إلى اقتراح استصدار جوازات سفر أردنية مؤقتة للمستثمرين العراقيين والعرب؛ لزيارة دولة الاحتلال وتنشيط الاستثمار المشترك، وبالتالي قيام الأردن بدور الوسيط بين الطرفين من الأراضي الأردنية، وتوسيع شبكة علاقاتها، حيث خططت الحكومة الإسرائيلية؛ كي تصبح الأردن قاعدة للتطبيع العربي[4].

---

[1] عزيز حيدر: مرجع سابق، ص107

[2] ُحمى الاستثمارات الإسرائيلية تغزو الأسواق الأردنية،https://alkhaleejonline.net

[3]) 22 عاما من تطبيع العلاقات بين البلدين، https://raseef22.com/article

[4] حُمى الاستثمارات الإسرائيلية تغزو الأسواق الأردنية، https://alkhaleejonline.net)

عبّر التطبيع مع دول الخليج العربي عن رغبة حكومة الاحتلال إلى إلغاء دور الأردن؛ باعتبارها دولة حاجزة لها من جهة، وكي تظهر دول الخليج بمثابة منافس للأردن، واستثمار تلك الدول مع حكومة الاحتلال؛ مما يحد من الدور الدبلوماسي للأردن، خاصة في ظل سعي حكومة الاحتلال، وقف الوصاية الأردنية على المقدسات الإسلامية في القدس، وتنامي دورها في ذلك خاصة مع اشتعال قضية البوابات الإلكترونية عام2017م، ووفق تلك السياسة لم تعد حكومة الاحتلال بحاجة للمملكة الأردنية، إلا كمساحة جغرافية للعبور المباشر، خاصة مع تنامي العلاقات "الإسرائيلية" مع السعودية، وعُمان، والبحرين والإمارات بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة[1].

ووفق ما جاء في اتفاقية وادي عربة لإقامة منطقة صناعية في الأردن أقيمت مصانع المنسوجات التي بلغ حجم رأس المال الإسرائيلي فيها 9% ومجمل عدد المصانع "الإسرائيلية" فيها نحو 16 مصنعاً من أصل 117 مصنعاً، في حين امتلك فلسطينيو الداخل ممن يحملون الهوية "الإسرائيلية" 32 مصنعاً أيضا في المنطقة الصناعية المشتركة[2].

وَفرت المنطقة الصناعية المشتركة حوالي 36 ألف فرصة عمل عام 2010م، في خمسين مصنعا، إلا أنهم لم يكونوا من الشعب الأردني، فقد كان 75% منهم من دول آسيوية جلبتهم دولة الاحتلال، واستعانت بهم لرخص العمالة من جهة؛ ولأن جزء منهم تم استيطانهم في المناطق القريبة من الحدود الأردنية، وقدرت قيمة البضائع ذات المصنعية المشتركة ما يقارب 1.5 مليار دولار عام 2006م، حيث حظي المستثمر "الإسرائيلي" بجملة من التسهيلات، والاعفاءات الضريبية، بالاضافة لتشغيل قوى عاملة لم تتعد تكاليف تشغليهم سدس تشغيل العمال داخل فلسطين المحتلة، إلى جانب تسويق منتجاتهم في الدول العربية والإسلامية[3].

---

[1] https://www.sasapost.comإسرائيل والعرب: سفارات رسمية ومكاتب قنصلية وتبادل تجاري-https://www.france24.com/ar/20170619

[2] https://www.aa.com.tr/ar/

[3] عزيز حيدر: مرجع سابق، ص107

كما عملت حكومة الاحتلال على اختراق الأسواق الأردنية عبر استغلال الأوضاع الاقتصادية المتردية، وشراء مشروعات اقتصادية؛ كصفقة شراء ثلاثة مصانع للنسيج قامت بها شركة سوليج "الإسرائيلية" بقيمة 1.5 مليون دولار، بالاضافة لمنح مالكي المصانع 15% من أسهمها لاستمرار العمل بها، وحاولت شركات الاحتلال أخرى اختراق الأسواق الأردنية تحت مسميات شركات فلسطينية عملت في مجال الزراعة، منها: شركة هريزا، وشركة حيفا للكيماويات، وشركة بيوبي للأنظمة الحيوية [1].

7- مشاريع أخرى:

كان للمشاريع التنموية متعددة الأطراف دور ملحوظ في اختراق الجبهة الاقتصادية الأردنية، ضمن اطار مجموعة العمل للتنمية الاقتصادية، التي طبقت أول برامجها" تنمية وادي الأردن" عبر إقامة مشاريع زراعية وسياحية، شملت المنطقة الممتدة من البحر الأحمر إلى بحيرة طبرية في كل منِ الأردن ودولة الاحتلال، بدعم من الولايات المتحدة، حيث دخل المشروع حيز التنفيذ بعد توقيع اتفاقية وادي عربة التي أشارت في مادتها العشرين إلى أهمية التنمية، وتبادل الخبرات التكنولوجية المحلية عبر إدخال المشاريع المشتركة بينهما، ونظرا لأهمية المنطقة خصص لها مؤتمر القاهرة 66 مشروعاً من أصل 139 مشروعاً طرحت على المؤتمر عام 1996م، ولكنها مشاريع ركزت على المياه التي أصبحت محورا أساسياً في عملية التسوية، ومن هنا حاولت حكومة الاحتلال جعلها مشاريع تعاونية مائية تفضي لتسوية الصراع العربي- "الإسرائيلي"، ولتشكل جزءاً لا يتجزأ من المشروع الشرق أوسطي المقترح [2].

ومن مشاريع المواصلات مشروع طابا- العقبة- إيلات الذي انطوى على تعاون إقليمي عبر تعاقد مشترك بين مصر والأردن ودولة الاحتلال بقدر 180 كلم مربع، بهدف إقامة مشاريع اقتصادية عليه، بإشراف الاتحاد الأوروبي، وركزت دولة الاحتلال على إقامة المشاريع في المناطق الحدودية للأطراف الداخلية فيها، وفق استراتيجية فحواها أن إمكانية نشوب حرب كبيرة في المنطقة ستتراجع؛ كون أن متل تلك المناطق ستشكل مانعا لها، ولذلك طرحت فكرة " حرية حدودية باعتبارها وسائل دعم التعاون الأقليمي؛ لإنها تتخطى الحدود السياسية التي

[1] رفعت سيد أحمد : مرجع سابق، ص352.

[2] عبد الفتاح الجبالي: مرجع سابق، ص19.

فرضتها دولة الاحتلال[1]، وهناك مشروع المواصلات تحت الرعاية الفرنسية، وُضع للربط بين طابا وإيلات بطرق التفافية، وطريق آخر يربط بين مدينة حيفا الفلسطينية ومدينة إربد الأردنية ثم يمتد شرقا، وثلاثة ممرات في سيناء إلى الشمال الشرقي[2].

هكذا اتخذت دولة الاحتلال من المنتدى الاقتصادي في دافوس منطلقاً لها للتغلغل في الأسواق العربية؛ لتقودها إلى تطبيع اقتصادي شبه تام بين عدة دول عربية تبني جسور السلام، لحصر الصراع العربي- "الإسرائيلي" بالصراع الفلسطيني- "الإسرائيلي"، وبدأت المؤتمرات من القاهرة ثم الدار البيضاء والمملكة الأردنية، وصبّت معظم التوصيات في صالح دعم تواجد دولة الاحتلال في السوق العربي والاقليمي.

سعت دولة الاحتلال إلى توسيع العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية؛ لتثبت أن الاتفاقيات السياسية، لم تكن بهدف حل القضية الفلسطينية، وإنما لتحقيق مصالح خاصة للأنظمة الحاكمة على حساب القضية الفلسطينية .

منذ توقيع اتفاقية وادي عربة بين المملكة الأردنية و دولة الاحتلال، لم يطرأ تغيّر يذكر على العلاقات بين الطرفين خارج الإطار الرسمي والحكومي، حيث بقي عموم الشعب الأردني رافضًا لكافة أشكال التطبيع، التي فُرضت أو عُرضت عليه على مدى السنوات الماضية، فعلى الرغم من المقاطعة الشعبية العربية لدولة الاحتلال، فإن ثمة مؤشرات ذات دلالة على ارتفاع وتيرة التطبيع الاقتصادي الرسمي لعدة دول عربية، التي غالباً ما تصدر من مقالات ودراسات دولة الاحتلال توضح حجم التداول بينها وبين الدول العربية، ما بين الرسمي والسري، وذلك جراء لجوء دولة الاحتلال لاستخدام دول وسيطة لتصدير إنتاجها إليها، ومن ثم تصديرها للدول العربية.

إن صفقة القرن قد عجّلت من تسارع حدة التطبيع مع دول الخليج حين اشترطت الولايات المتحدة حل القضية الفلسطينية بتطبيع العلاقات الاقتصادية مع دولة الاحتلال، والاعتراف بكيان موجود على أرض الواقع بغض النظر عما ترتكبه دولة الاحتلال من جرائم وانتهاكات يومية بحق الشعب الفلسطيني، ومصادرة حقوقه على مدار أكثر من سبعين عاماً.

---

[1] عبد الفتاح الجبالي: مرجع سابق، ص17

[2] عبد الفتاح الجبالي: مرجع سابق، ص17

خاتمة: وتناولت فيها نتائج الدراسة التي جاءت كالتالي:

1- ظل هاجس التطبيع الشامل حلم دولة الاحتلال بكافة مؤسساتها وممارستها؛ لاختراق الدول العربية والإسلامية كافة، فكان الاختراق الاقتصادي لديها أكثر أهمية من الاختراق السياسي، الذي لم يجد لها القبول التام، حتى مع توقيع اتفاقيات التسوية مع عدة دول عربية، وطالما كان الاقتصاد هو المحرك للسياسة كان لابد من انتهاج التسلل الاقتصادي إلى الدول العربية والإسلامية.

2- فتحت اتفاقيات التسوية الأسواق العربية على مصاريعها أمام منتجات دولة الاحتلال، دون الاعتبار لما تمر به القضية الفلسطينية من تراجعات، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من انتهاكات فاضحة من قوات الاحتلال الإسرائيلي.

3- كبلت الاتفاقيات المشاريع الاستثمارية الأردنية "الإسرائيلية" المشتركة الاقتصاد الأردني بقيود عديدة أثرت على الأمن القومي المصري، وخاصة في شقه الاقتصادي، حيث أصبح الاقتصاد الأردني اقتصاداً تابعاً.

4- تعد الكويز من أبرز ثمار مخططات الولايات المتحدة؛ لإدماج دولة الاحتلال في المحيط العربي اللافظ لها، لتكون أحد ركائز المشروع الشرق أوسطي، الذي استهدف تفكيك المنطقة بالقوة، ثم عمل على إعادة تركيبها وفقاً للمصالح الإسرائيلية والأمريكية.

5- عملت دولة الاحتلال على إغراء الدول العربية بالمشاريع الاقتصادية المشتركة؛ الأمر الذي أتاح لها إقامة تحالفات عربية، بعيداً عن مواقفها من القضية الفلسطينية، بل وتجاهلها في بعض الأحيان.

6- يعد مشروعا خط الغاز، وقناة البحرين أخطر مشروعين اقتصاديين بين دولة الاحتلال والمملكة الأردنية، حيث أنهما ربطا حاجة المملكة الاستراتيجية واليومية للطاقة والمياه بالمشاريع التطبيعية مع دولة الاحتلال، لتصبح دولة الاحتلال المصدر الأساسي لحصول الأردن على الماء والكهرباء؛ مما يعني ربط الاقتصاد الزراعي والصناعي بكافة أشكاله، بدولة الاحتلال القادرة على التحكم بذلك، وشلّ حركة التجارة الأردنية مصدر الدخل الرئيس.

7- تعمل بعض الأنظمة العربية على تمكين دولة الاحتلال من كافة مقوماتها الاقتصادية بدوافع داخلية وخارجية، شكلت لها هاجساً للحفاظ على مصالحهم الخاصة، وبعيداً عن مصالح الشعب الفلسطيني والعربي.

8-مكنت الاتفاقيات الاقتصادية دولة الاحتلال من تطبيع علاقاتها مع الدول العربية دون الحاجة لعقد أي اتفاق سياسي، ومن هنا أعطيت الأولوية للاختراق الاقتصادي حتى يسبق الإختراق السياسي

9-مما لا شك فيه أن التطبيع مع سلطة الدولة المحتلة يمس بجوهر الصراع العربي - الصهيوني، كونه يشكل خطورة على القضية الفلسطينية في ظل المؤامرة التي تتعرض له القضية من تصفية فيما بات يعرف بصفقة القرن؛ ولذلك لابد من التصدي للتطبيع بكافة السبل المتاحة على المستويين الرسمي والشعبي.